كلمة رئيس الآليّة:

كان تعييني لرئاسة الآليّة الدوليّة المعنية بسوريا في وقتٍ سابقٍ من هذا العام شرفًا عظيمًا لي. لقد قبلت المنصب بفهمٍ عميقٍ للمسؤولية الكبيرة التي يحملها هذا الدور، وخاصةً في وقتٍ يشهد مناقشة واختبار أطر القانون الدولي على مستوى العالم.

إن تولي دور قيادي في عملية تهدف إلى المساعدة في تحقيق قدرٍ من العدالة لضحايا الفظائع الجماعية تجربة تجبر على مواجهة الواقع. تتطلّب الثقة في أن مهارات المرء وخبرته الطويلة في المحاكم المحليّة والدوليّة ستوفّر موطئ قدم ثابت لمواجهة السياقات الجديدة، وأن هناك رؤية واضحة للهدف النهائي، وهي رؤية واثق من أنه يمكن نقلها بوضوح إلى أصحاب المصلحة.

لقد انضممت إلى الآليّة الدوليّة ملتزمًا بقيمها ورسالتها، وسأستمر مع فريقي في دعم وتعزيز السمعة التي اكتسبها بين أصحاب المصلحة. ومع ذلك، تنتظر الآليّة الدوليّة أوقات صعبة.

"نتائج عدالة ملموسة"

في عام 2017، كانت سلفتي أوّل رئيسة لنموذجٍ جديدٍ تمامًا للمساءلة الدولية. كان دورها عبارة عن لوحة بيضاء. في العام الذي سبق، أُنشئت الآليّة الدوليّة بحكم قرارٍ تاريخي من الجمعية العامة ردًا على تصاعد الانتهاكات في سوريا. في ذلك الوقت لم تكن هناك سبل محتملة للمساءلة، لذلك طوّر الفريق وابتكر وبنى ما هو مطلوب لتصبح الآليّة الدوليّة ما هي عليه، أي نموذج جديد. كان التركيز على العدالة ووضع حقوق الضحايا والناجين/يات في صلب الأنشطة.

آنذاك لم يكن هناك بيانات كثيرة لإظهار العمل المُنجز. واليوم، تعدّ الآليّة الدوليّة شريكًا موثوقًا به للمساءلة، وتدعم هيئات قضائية متعدّدة، وتعمل بشكلٍ وثيق مع ممثّلي المجتمع المدني في سوريا. في عام 2018 عندما بدأت الآليّة الدوليّة عملها، لم تكن هناك اتفاقيات تعاون وتلقّت 13 طلبًا فقط للمساعدة من الهيئات القضائية.

> أمّا اليوم، فأصبح لدينا **98** اتفاقية وحتى الآن تلقّينا **395** طلبًا للمساعدة ودعمنا منهم بالفعل **288** طلبًا.

أصبح من الممكن بشكلٍ متزايد الإشارة علنًا إلى الدعم الذي نقدّمه للهيئات القضائية، ما يتيح لنا تسليط الضوء على مساهماتنا في التحقيقات والملاحقات القضائية. في الخريطة أدناه، سترون بعض نتائج العدالة الملموسة التي استفادت من مساعدة الآليّة الدوليّة، بما في ذلك محاكمة الدباغ الأخيرة في فرنسا، حيث قدّمت سلفتي شهادتها كشاهد سياق واعتمدت المحكمة على أدلّة الآليّة الدوليّة ومنتجاتها التحليلية. ودعمنا أيضًا التحقيقات التي أدّت إلى محاكمات حديثة في السويد والمحاكمات الجارية في فرانكفورت وكوبلنز ودوسلدورف في ألمانيا.

"أولويّات متنافسة"

في خضم هذه الإنجازات، تواجه الآليّة الدوليّة لعام 2024 تحدّياتٍ جديدةٍ، بعضها يرجع إلى نجاحها، لسخرية القدر. لقد أثبت النموذج المبتكر الذي كانت رائدةً فيه جدارته، ما ألهم إنشاء هيئات وآليّات ومؤسسات جديدة مخصّصة لسياقاتٍ مختلفةٍ، وليس فقط سوريا. أمام المجتمع الدولي أولويّات متنافسة، كل منها يتطلّب الدعم والتمويل.

بالنسبة للآليّة الدوليّة، وعلى الرغم من العدد المتزايد من الطلبات على مساعدتنا والاستخدام الأكبر لمنتجاتنا وخدماتنا، فإن ميزانيتنا لم تواكب المطالب، ونحن نواجه عجزًا في التمويل. وهذا يعني حتمًا أن قدراتنا قد تقلّصت وقد لا نتمكّن من الحفاظ على النطاق الحالي من الخدمات والمنتجات التحليلية والخبرة التي تدعم بشكلٍ مباشر

التحقيقات والملاحقات القضائية التي تجريها الهيئات القضائية المختصّة. ونحن ممتنون للدعم الأساسي الذي لا نزال نتلقّاه من مانحينا الدول الأعضاء التي لم تتوانَ لضمان قدرتنا على الاستمرار في الوفاء بولايتنا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المجتمع الدولي الذي اتخذ القرار التاريخي في عام 2016 بالوقوف بحزم ضد انتهاكات القانون الدولي، لا يزال ملتزماً بالآليّة التي أنشأها. وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، في اجتماعاتٍ مع الدول الأعضاء، كانت رسالتهم متسّقة: فيما يتعلّق بسوريا، تبقى المساءلة أولوية. وستُبذل الجهود لتحقيق العدالة لضحايا سوريا والناجين/يات الذين لا حصر لهم. وعندها فقط يمكن بناء السلام المستدام لسوريا.

"تعظيم المساعدة المتاحة"

بالنظر إلى المستقبل، ستواصل الآليّة الدوليّة دعم الهيئات القضائية المختصّة والبحث عن الفرص حيث يمكنها تعظيم المساعدة المتاحة لفرص العدالة المهمّة. لقد انتهينا من إعداد تقرير الاحتجاز، وهو وثيقة تقاضي شاملة، جاهزة للمشاركة لدعم عمليات العدالة ذات الصلة، مثل القضية المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية من قبل هولندا وكندا بشأن الانتهاك المزعوم من قبل سوريا لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وننظر في الحلول الممكنة لإصدار نسخة علنية من هذا التقرير. وقد اتخذنا هذا القرار لأننا نؤمن بأن إتاحة التقرير لمجموعة من عمليات العدالة القادمة سيأتي بقيمةٍ مضافة. وهي أيضًا استجابةً للمطالب المتكرّرة التي تلقيناها من الضحايا والناجين/يات من المجتمعات المتضرّرة من الجرائم المرتكبة في سوريا لإتاحة عمل الآليّة الدوليّة قدر المستطاع، وقد ساهم العديد منهم في عملنا ولديهم اهتمام برؤية كيف ينعكس ذلك في منتجات عملنا.

منذ انضمامي إلى الآليّة الدوليّة، أتيحت لي أيضًا الفرصة للقاء بعض ممثلي المجتمع المدني السوري، بما في ذلك بعض رابطات والشبكات الخاصة بالضحايا والناجين/يات، والاستماع إلى تحديّاتكم وأولويّاتكم. وهذا جزء من دوري الذي أتطلّع إلى الاستمرار فيه في محافل مختلفة، بما في ذلك في مشاورتنا السنوية الثالثة مع الرابطات والشبكات الخاصة بالضحايا والناجين/يات في وقتٍ لاحقٍ من هذا العام. ستركّز المشاورات هذا العام على عمل مسار التحقيق الخاص بالهجمات غير المشروعة. وهناك، آمل أن أسمع من العديد من المتأثّرين بشكلٍ مباشر بهذه الانتهاكات وأن أفهم بشكلٍ أفضل العقبات التي تحولُ دون الوصول إلى العدالة لمختلف المجموعات والمجتمعات.

"التعاون القائم على الدليل الملموس"

لا يمكن إنكار أن كل أنشطتنا ومنتجاتنا ومساهماتنا لا تتحقّق إلاّ من خلال جهود وثقة المجتمع المدني السوري. لقد شاركوا ليس فقط المعلومات والأدلّة، بل وفي كثير من الأحيان تجاربهم الشخصية ووجهات نظرهم. لقد خاطر عدد كبير منهم بالإيمان بالآليّة الدوليّة قبل أن تبدأ بإثبات نفسها، وقد جعل هذا الدعم والتعاون والخبرة من الآليّة الدوليّة وعملها ممكنين. وبينما أبدأ فترة ولايتي، أدعو الجميع إلى مواصلة تعاونهم معنا، ليس على أساس الإيمان، بل على أساس الدليل الملموس لعملنا. إن الآليّة الدوليّة ليست سوى جهة فاعلة واحدة، ولكن بفضل كل جهودنا الجماعية، برزت تطوّرات ملموسة في مجال العدالة لم تكن حتى في الحسبان ذات يوم. وستظل المساءلة هدفنا حتى تتمكّن العدالة من أن تكون جزءًا لا يتجزأ من إعادة بناء سوريا تنعم بالسلم والعدل.

روبير بيتي

مساهمات الآليّة الدوليّة التي يمكن الكشف عنها علنًا في تطوّرات العدالة

منذ النشرة الأخيرة، أدناه بعض تطوّرات العدالة التي سمحت لنا فيها السلطات القضائية بالكشف عن كيفية مساهمتنا في عملها. للحصول على القائمة الكاملة لدعم الآليّة الدوليّة، يمكن مراجعة خريطة تطوّرات العدالة هنا.

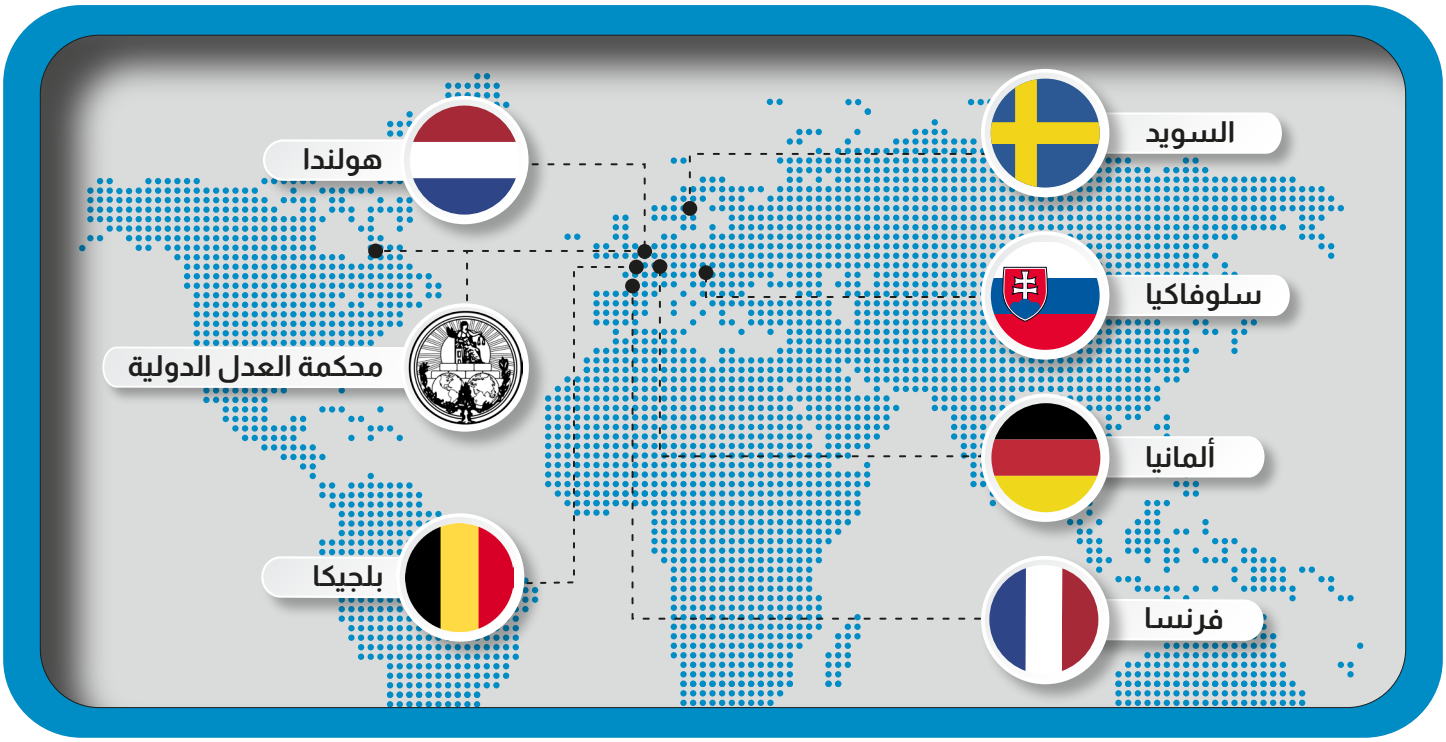

فرنسا

محكمة الجنايات في باريس – قضية الدبّاغ – 24 أيّار/ مايو 2024 (إدانات - محاكمة غيابية)

إدانة ثلاثة مسؤولين سوريين رفيعي المستوى – وهم علي مملوك وجميل حسن وعبد السلام محمود – من قبل محكمة الجنايات في باريس بتهمة التواطؤ في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب لمسؤوليتهم عن اختفاء وتعذيب ووفاة مواطنين فرنسيين سوريين، هما باتريك ومازن الدبّاغ، ومصادرة منزلهما.

وقد جرت المحاكمة غيابيًا من 21 إلى 24 أيّار/مايو 2024.

وقد قدّمت الآليّة الدوليّة دعمًا جوهريًا للإجراءات من خلال تبادل المعلومات والأدلّة بالإضافة إلى مذكّرة قانونية بشأن تاريخ بدء النزاع المسلّح غير الدولي في سوريا والتقارير التحليلية حول المخابرات الجوّية التي اعتمدت عليها المحكمة. وقدّمت الآليّة الدوليّة أيضًا الخبرة من خلال الشهادات في سياق المحكمة. وحكم على المتهمين الثلاثة غيابيًا بالسجن مدى الحياة.

محكمة باريس القضائية – قضية هجمات الأسلحة الكيميائية في دوما والغوطة الشرقية عام 2013 – 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023 (مذكّرات التوقيف)

في تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، صدرت مذكّرات توقيف بحق الرئيس السوري بشار الأسد وشقيقه ماهر الأسد والعميدين غسان عباس وبسام الحسن بتهمة التواطؤ في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب لمسؤوليتهم عن هجمات بالأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في دوما ومنطقة الغوطة الشرقية في آب/ أغسطس 2013. وفي أيّار/ مايو 2024، تقدّمت النيابة بطلب لإلغاء مذكّرة التوقيف الصادرة ضد بشار الأسد على أساس حصانته كرئيس للدولة. وفي 26 حزيران/ يونيو 2024، رفضت محكمة الاستئناف في باريس الطلب، وحكمت بالإبقاء على مذكّرة التوقيف.

ويطعن مكتب الادعاء الفرنسي الآن في قرار محكمة الاستئناف أمام محكمة النقض، أعلى محكمة في فرنسا، لإصدار حكم نهائي بشأن صحة مذكّرة التوقيف بحق بشار الأسد.

تدعم الآليّة الدوليّة التحقيق من خلال تقديم المعلومات والأدلّة.

محكمة باريس القضائية - قضية سونيا م. – 14 آذار/مارس 2024 (لائحة الاتهام)

تم توجيه الاتهام إلى سونيا م.، الزوجة السابقة لمسؤول في تنظيم داعش، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية على خلفية مسؤوليتها عن استعباد وإساءة معاملة فتاة قاصر إيزيدية في سوريا على أساس وقائع جرت بين أيلول/سبتمبر 2014 وآذار/مارس 2019. سبق أن وجّهت إلى سونيا م. اتهامات بالانتماء إلى منظمة إرهابية وقد تكون هذه القضية أوّل محاكمة في فرنسا بتهمة الإرهاب المشترك والجرائم الدوليّة الأساسية.

دعمت الآليّة الدوليّة التحقيق من خلال تبادل المعلومات والأدلّة، وقدّمت تحليلاً قانونيًا، خلص إلى أن تنظيم داعش نفّذ هجمات منهجية ضد السكّان المدنيين في سوريا.

وسلّط هذا التحليل الضوء على أيديولوجية داعش في التعامل مع الجماعات على أساس الدين والعرق والجنس والميل الجنسي والعمر. وأظهر كيف أدّت هذه الأيديولوجية إلى هجماتٍ منهجية على المدنيين، وهو ما يتصّل بتلبية معايير قضية قانونية تتعلّق بجرائم ضد الإنسانية.

ألمانيا

محكمة دوسلدورف الإقليمية العليا - قضية محمد أ. وإسماعيل ك. – (محاكمة) جارية

تجري حاليًا محاكمة محمد أ. وإسماعيل ك. أمام محكمة دوسلدورف الإقليمية العليا بتهمة ارتكاب جرائم حرب في جنوب دمشق في عام 2013. يتم محاكمتهم بتهمة العضوية في منظّمة إرهابية (داعش) واحتجاز رهائن أدّى إلى الوفاة، وكذلك – بالنسبة لإسماعيل ك. – قتل أشخاص محميين بموجب القانون الدولي الإنساني وجريمة القتل.

دعمت الآليّة الدوليّة التحقيق من خلال توفير معلومات وأدلّة حاسمة سمحت بإضافة تهم جرائم الحرب، وتواصل دعم إجراءات المحاكمة الجارية.

محكمة كوبلنز الإقليمية العليا - قضية مصطفى م. – (محاكمة) جارية

بدأت في نيسان/أبريل 2024 محاكمة مصطفى م. أمام محكمة كوبلنز الإقليمية العليا بتهمة العضوية في منظّمة إرهابية (داعش) وارتكاب جرائم حرب ضد الأشخاص والممتلكات والقتل. يُتهم مصطفى م.، بصفته عضوًا في تنظيم داعش، بالمشاركة في اعتقال وأسر مدنيين والمشاركة في إعدام مقاتلي الجيش السوري الحر في الصوّانة في عام 2015. ومن بين التهم الأخرى، يُحاكم بتهمة القتل ومحاولة القتل واحتجاز الرهائن والمعاملة القاسية واللاإنسانية والحكم دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة والاستيلاء غير القانوني على الممتلكات باعتبارها جرائم حرب.

وقد شاركت الآليّة الدوليّة بشكلٍ كبير في دعم التحقيق من خلال تقديم أدلّة شهود مهمّة وعمل تحليلي وأبحاث خلفية. وتواصل الآليّة الدوليّة دعم إجراءات المحاكمة وبدأت أيضًا تقديم أدلّة شهادات في المحاكمة.

سلوفاكيا

محكمة بانسكا بيستريتسا الجنائية المتخصّصة - قضية ريناتا ديبدياكوفا – 20 كانون الأول/ديسمبر 2023 (محاكمة وإدانة)

دعمت الآليّة الدوليّة التحقيق ضد ريناتا ديبدياكوفا، وهي مواطنة سلوفاكية حُكم عليها بالسجن لمدة عامين (مع وقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات) بتهمة تعريض التربية الأخلاقية للشباب للخطر. حوكمت ريناتا ديبدياكوفا بسبب سفرها إلى سوريا مع طفليها القاصرين للانضمام إلى زوجها لدعم تنظيم داعش، حيث مكثت من كانون الثاني/يناير 2015 إلى شباط/فبراير 2019، وقامت بتربية أطفالها وفقًا لقواعد داعش. هذه أوّل قضية جنائية في سلوفاكيا حتى الآن لمواطنة سلوفاكية أعيدت من سوريا والعراق. ولا يزال استئناف الادعاء معلّقًا أمام المحكمة العليا.

شهدت السويد قضيتين بارزتين أسفرتا مؤخرًا عن تبرئة المتهمين. وقد دعمت الآليّة الدوليّة كل قضية بطرقٍ مختلفةٍ، وهي علامة على احترام الإجراءات القانونية الواجبة وسيادة القانون.

تسلّط هاتان القضيتان الضوء على التحديات التي تواجه السلطات القضائية المحليّة في مقاضاة الجرائم المرتكبة في إقليمٍ لا يمكنها الوصول إليه وتقديم الأدلّة إلى قاعة المحكمة في ظروفٍ تكون فيها سلامة الشهود وأسرهم معرّضة لخطرٍ شديد. ومع ذلك، لا تزال التحقيقات الأخرى تؤتي ثمارها وتؤدّي إلى اعتقالات وإجراءات قضائية مقبلة.

محكمة مقاطعة ستوكهولم - قضية محمد حمو -نيسان/ أبريل – حزيران/يونيو 2024 (محاكمة وتبرئة)

تمت محاكمة محمد حمو، رئيس فرع التسليح السابق للفيلق الثالث للفرقة الحادية عشرة في القوّات المسلّحة السورية، بتهمة المساعدة والتحريض على جرائم حرب من خلال تنفيذ هجماتٍ عشوائيةٍ واسعة النطاق بالقوّات الجوّية والبرّية.

دعمت الآليّة الدوليّة تحقيقات النيابة العامة السويدية من خلال إنتاج وحدة أدلّة حول بدء النزاع المسلّح غير الدولي الأوّلي في سوريا، والتي أثبتت أهميتها في توجيه الاتهام إلى محمد حمو بارتكاب جرائم حرب. وقدّمت الآليّة الدوليّة أيضًا معلومات وأدلّة ذات صلة بالقضية.

واعتمدت محكمة مقاطعة ستوكهولم على وحدة الأدلّة التي أعدّتها الآليّة الدوليّة لاستنتاج أنه ثبت وجود نزاع مسلّح غير دولي في سوريا منذ الأوّل من كانون الثاني/يناير 2012 على الأقل.

وفي 20 حزيران /يونيو 2024، برّأت محكمة مقاطعة ستوكهولم المتّهم من جميع التهم. ووجدت المحكمة أن المدّعي العام لم يثبت أن محمد حمو، من خلال منصبه ووظيفته، كان شرطًا أساسيًا مهمًا لتشغيل التسليح داخل الفرقة الحادية عشرة، أو أنه ساهم في مشاركة الفرقة الحادية عشرة في هجمات الجيش السوري بالطريقة التي زعمها المدّعي العام.

محكمة مقاطعة بليكينج - قضية وليد الزيتون – نيسان/إبريل – أيّار /مايو 2024 (محاكمة وتبرئة)

تمت محاكمة وليد الزيتون، وهو مواطن سوري، بتهمة قتل أشخاص محميين وارتكاب معاملة مهينة ومذلّة باعتبارها جرائم حرب ارتكبت في الصوّانة عام 2015 عندما كان عضوًا في تنظيم داعش. وخلصت محكمة مقاطعة بليكينج إلى أن الوقائع لم تثبت بشكلٍ كافٍ وبرّأت المتّهم من جميع التهم.

إن استئناف الادعاء ضد التبرئة معلّق أمام محكمة الاستئناف.

لقد دعمت الآليّة الدوليّة التحقيق من خلال تقديم المعلومات والأدلّة وستواصل دعم إجراءات الاستئناف.

النيابة العامة السويدية – قضية اليرموك – 3 تمّوز/ يوليو 2024 (اعتقالات)

ألقي القبض في السويد على ثلاثة أفراد بصفتهم عناصر في"حركة فلسطين حرّة"، يشتبه في ارتكابهم جرائم دولية في عام 2012 في اليرموك بدمشق، بما في ذلك إطلاق النار على المتظاهرين المدنيين في 13 تمّوز/يوليو 2012، وهم الآن قيد الاحتجاز. وتم تنسيق هذه الاعتقالات مع السلطات الألمانية، التي ألقت القبض على خمسة أفراد آخرين في نفس اليوم في ألمانيا للاشتباه في قتل ومحاولة قتل مدنيين كجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، والتعذيب والحرمان من الحرية كجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب ضد الممتلكات. يركّز التحقيق الألماني على حملة القمع ضد مظاهرة 13 تمّوز/يوليو 2012، فضلاً عن أعمال التعذيب والاعتقالات التي نفّذتها حركة فلسطين حرّة على نقاط التفتيش في مخيّم اليرموك بين عامي 2012 و2014، بدعمٍ من عناصر فرعي المخابرات العسكرية 227 و235.

وتقدم الآليّة الدوليّة الدعم التحقيقي للتحقيقات السويدية، بالإضافة إلى المعلومات والأدلّة.

دعم الآليّة الدوليّة بالأرقام

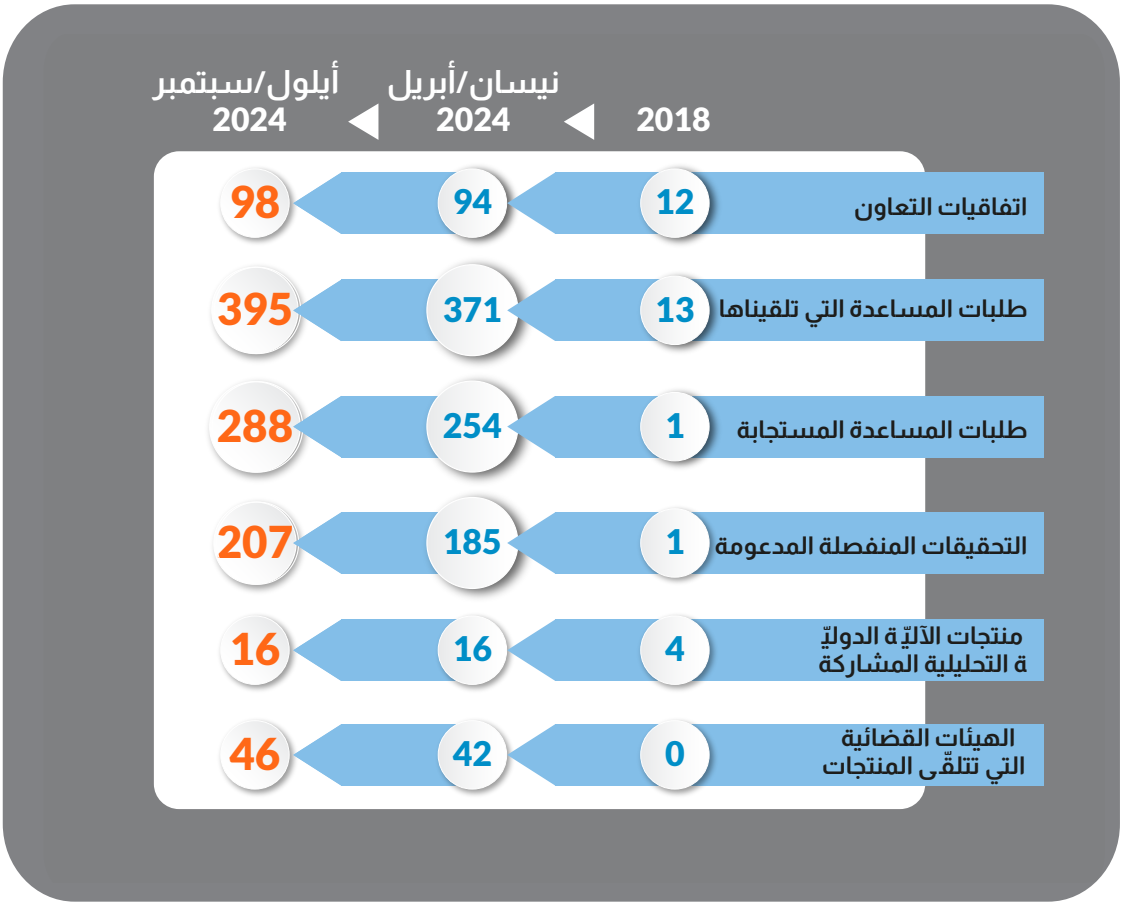

العدالة الشاملة:
تحليل الآليّة الدوليّة لنظام الاحتجاز التابع للحكومة السورية من المنظور الجنساني

في عام 2022، نشرت الآليّة الدوليّة استراتيجيتها الجنسانية وخطة تنفيذها للفترة 2021-2023، مؤكّدةً التزامها بتطبيق المساواة بين الجنسين والتحليل الجنساني في جميع جوانب عملها. وتضمّنت الاستراتيجية أهدافها ومبادئها التوجيهية وسلّطت الضوء على القضايا الجنسانية ضمن نطاق ولاية الآليّة الدوليّة. وقدّمت خطة التنفيذ معلومات وإرشادات تفصيلية حول كيفية دمج التحليل الجنساني في وظائف الآليّة الدوليّة المختلفة، بما في ذلك:

- جمع وتنظيم المعلومات والأدلّة،
- تحليل المعلومات والأدلّة،
- دعم أهداف العدالة الأوسع نطاقًا،
- التواصل مع الجهات الفاعلة الأخرى.

هذه الوثيقة والعمل الذي تمثّله جزء لا يتجزأ من مقاربة الآليّة الدوليّة التي تركّز على الضحايا والناجين/يات والتزامها بالعدالة الشاملة. وباعتبارها وثيقة حيّة، فقد عملنا باستمرار على تحسين نهجنا وجهودنا لدمج التحليل الجنساني المتعدد الجوانب منذ نشرها. ويمكن ملاحظة ذلك في مسار تحقيق الآليّة الدوليّة بشأن نظام الاحتجاز التابع للحكومة السورية ضمن تحقيقنا الهيكلي. وفي جميع عمليّات جمع الأدلّة وتحليلها التي نقوم بها في إطار مسار التحقيق بشأن نظام الاحتجاز التابع للحكومة السورية، يسعى فريق الآليّة الدوليّة إلى طرح الأسئلة التالية:

- **ما الذي يحدث للنساء والفتيات (وكل الآخرين المهمّشين بسبب الاعتبارات الجنسانية) أثناء الأحداث قيد النظر ولماذا؟**
- **بأي طريقة تؤثّر العوامل الجنسانية والعوامل المتقاطعة الأخرى على الأضرار التي وقعت؟**
- **كيف يمكننا أن نعكس ذلك بدقّة في العمل التحليلي الذي نعدّه؟**

لتزويد فريقنا بفهمٍ أساسي لكيفية تأثير الجنسانية على تجربة الاحتجاز، أجرت الآليّة الدوليّة تحليلاً أوّليًا لنظام الاحتجاز التابع للحكومة السورية من المنظور الجنساني. وقد ساعدنا هذا التحليل في استنتاج الأسئلة المحدّدة التي نحتاج إلى طرحها في عملنا المتعلّق بالاحتجاز لتكون النتائج أكثر شمولاً.

تاريخيًا، كان أي اعتبار للجنسانية في سياق الاحتجاز يقتصر عادةً على السؤال عن عدد الرجال والنساء الذين تم احتجازهم في هذا الترتيب. ومع ذلك، فإن الجنسانية مرتبطة بعدّة طرق مختلفة تمتد إلى ما هو أبعد من الإحصائيات حول عدد المحتجزين الذين يندرجون ضمن فئات جنسانية محدّدة.

وتشمل هذه:

- **هل لعبت الجنسانية دورًا في أسباب اعتقال واحتجاز الأفراد؟**
- **هل يختلف نوع الأذى الذي يلحق بالمحتجزين/ات في مرافق الاحتجاز على أساس الجنسانية؟**
- **هل أظهر الجناة نوايا قائمة على الجنسانية عند إلحاق الأذى بالمحتجزين/ات؟**
- **هل هناك فجوات بين الجنسين في أعمال التوثيق السابقة؟ على سبيل المثال، ما الذي نعرفه عن انتهاك حقوق الصحة الجنسية والإنجابية أثناء الاحتجاز؟ هل لدينا صورة واضحة عن أنماط القتل المرتبطة بالجنسانية أثناء الاحتجاز؟**
- **هل لعبت الجنسانية دورًا في الطريقة التي تم بها نقل المحتجزين/ات عبر نظام الاحتجاز؟**
- **كيف تساعدنا عوامل الجنسانية على فهم هيكلية ووظائف مرافق الاحتجاز بشكلٍ أفضل؟**
- **كيف تؤثّر الجنسانية على التجربة التي يخوضها الأفراد عند إطلاق سراحهم من الاحتجاز وعودتهم إلى أسرهم ومجتمعاتهم؟**

من الناحية الأساسية، فإن التحليل الجنساني له أهمية كبيرة في جهودنا الرامية إلى إرساء المساءلة عن الجرائم المتعلّقة بالاحتجاز لأنه يساعدنا على:

- **وصف أنماط الاحتجاز بشكلٍ أكثر دقّة وشمولية،**
- **معالجة النطاق الكامل للأضرار التي لحقت بالأفراد،**
- **تحديد النوايا التمييزية الكامنة وراء الجرائم المرتكبة والتي لها صلة بتحديد التصنيفات القانونية الأكثر ملاءمة للسلوك المرتبط،**
- **تقديم الأدلّة من النطاق الكامل للشهود المعنيين، بغض النظر عن جنسانيتهم،**
- **نقل خطورة الأضرار التي وقعت بشكلٍ أفضل.**

إنه لأمر مشجع أن نرى المزيد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني تدمج التحليل الجنساني في عملها بشأن نظام احتجاز الحكومة السورية. ونأمل أيضًا أن توفّر تجربة الآليّة الدوليّة في دمج التحليل الجنساني المتعدد الجوانب في عملها رؤى إضافية. نرحّب بمزيد من التعاون معكم في هذا الشأن ونعتزم جعل هذه المسألة محورًا لمشاوراتٍ مستقبليةٍ مع المجتمع المدني.

تواصل معنا

نعبّر عن شكرنا لكم/نّ على تفاعلكم/نّ المستمر مع نشرتنا هذه، ونحن نقدّر جميع الملاحظات التي نتلقّاها.

نرجو منكم/نّ أن تستمرّوا في إرسال الأسئلة والاقتراحات للمواضيع المستقبلية وسنتأكّد من تضمينها في الإصدارات القادمة.

يعدّ موقعنا الإلكتروني موردًا غنيًا لمعرفة المزيد حول عمل الآليّة الدوليّة وأنشطتنا الأخيرة. يمكنكم/نّ أيضًا تصفّح النشرات السابقة للحصول على صورةٍ كاملةٍ عن تحقيقنا الهيكلي واستراتيجياتنا المواضيعية.

إذا كان لديكم/نّ أي تعليقات أو أسئلة، أو إذا تم إعادة توجيه هذه النشرة إليكم/نّ وترغب(و)ن في إضافتكم/نّ إلى قائمتنا البريدية، فأرسلوا لنا رسالة على عنوان البريد التالي iiimsyria@un.org.

نجدّد شكرنا لكم/نّ على دعمكم/نّ وتعاونكم/نّ المستمرّين.